الحرف وأقسام الأفعال

١٢ ـ سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ فِعْلٌ مُضارعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ(١)

١٣ ـ وَماضيَ الأَفْعالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ(٢)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلوِّه عن علاماتِ الأسماء وعلاماتِ الأفعال، ثمَّ مَثَّلَ بـ«هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أنَّ الحرف ينقسم إلى قسمين: مختصٍّ، وغيرِ مُختصٍّ، فأشار بهل إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ» و«هَلْ قامَ زَيْدٌ».

---

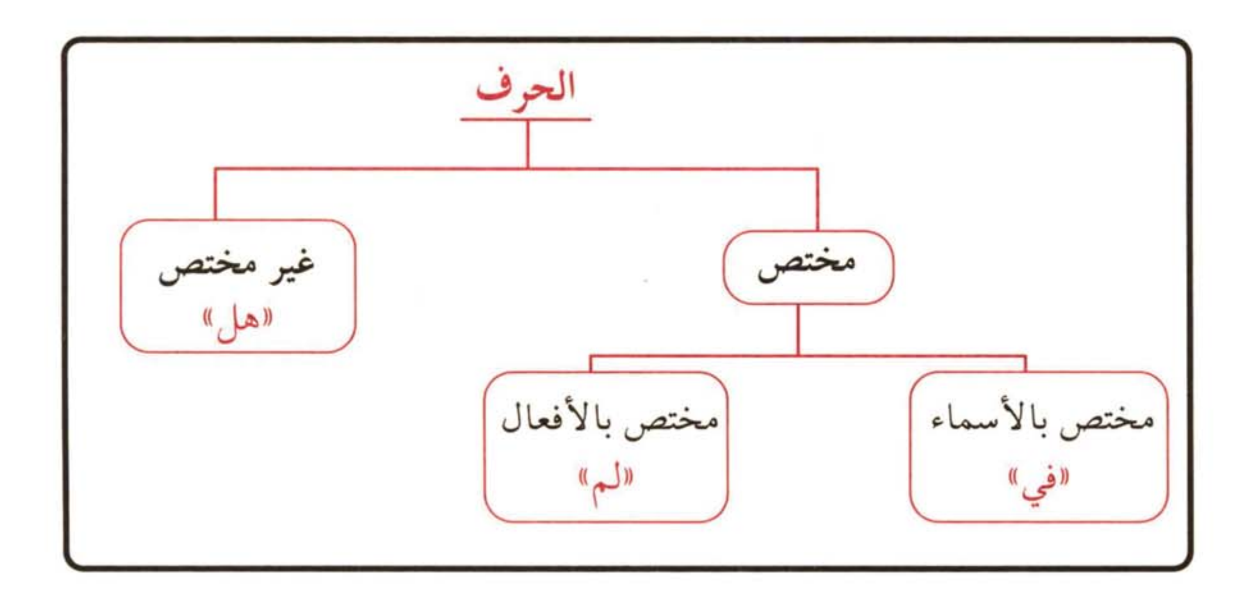
(١) «سواهما» سوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، «وفي، ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ «لم» مفعول به لـ«يلي»، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه ـ من باب فرح ـ إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

(٢) «وماضي» الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله: مز، الآتي، وماضي مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم، وفعل مضاف، و«الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور، وتقديره «إن فهم أمر فسم بالنون. . . إلخ».

وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً، وعلِّم فعل الأمر بقبول النون إن فُهم منه الطلب.

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً ـ مثل باع يبيع بيعاً ـ إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسماً ـ مثل وصفه يصفه وصفاً ـ إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر في قوله: «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

وأشار بـ«في» و«لم» إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كـ«في»، نحو: «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كـ«لم»، نحو: «لَمْ يَقُمْ زيد».



ثم شرع في تبيين أن الفعل[1] ينقسم إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، فجعل علامة المضارع[2] صحةَ دخول «لم» عليه، كقولك في يَشَمُّ: «لَمْ يَشَمَّ» وفي يضرب: «لَمْ يَضْرِبْ» وإليه أشار بقوله: فعل مضارع يَلي لم كـ«يَشَم».

ثم أشار إلى ما يميِّز الفِعلَ الماضيَ بقوله: «وماضيَ الأفعال بالتَّا مِزْ» أي: مَيِّزْ ماضي الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاءُ الفاعل، وتاءُ التأنيث الساكنة، وكلٌّ منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو: «تَبارَكْتَ يا ذا الجَلالِ والإكْرامِ» و«نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» و«بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ».

ثم ذكر في بقيَّة البيت أنَّ علامة فعل الأمر: **قبولُ نون التوكيد، والدلالة على الأمر**[3] بصيغته، نحو: «اضْرِبَنَّ، واخْرُجَنَّ».

---

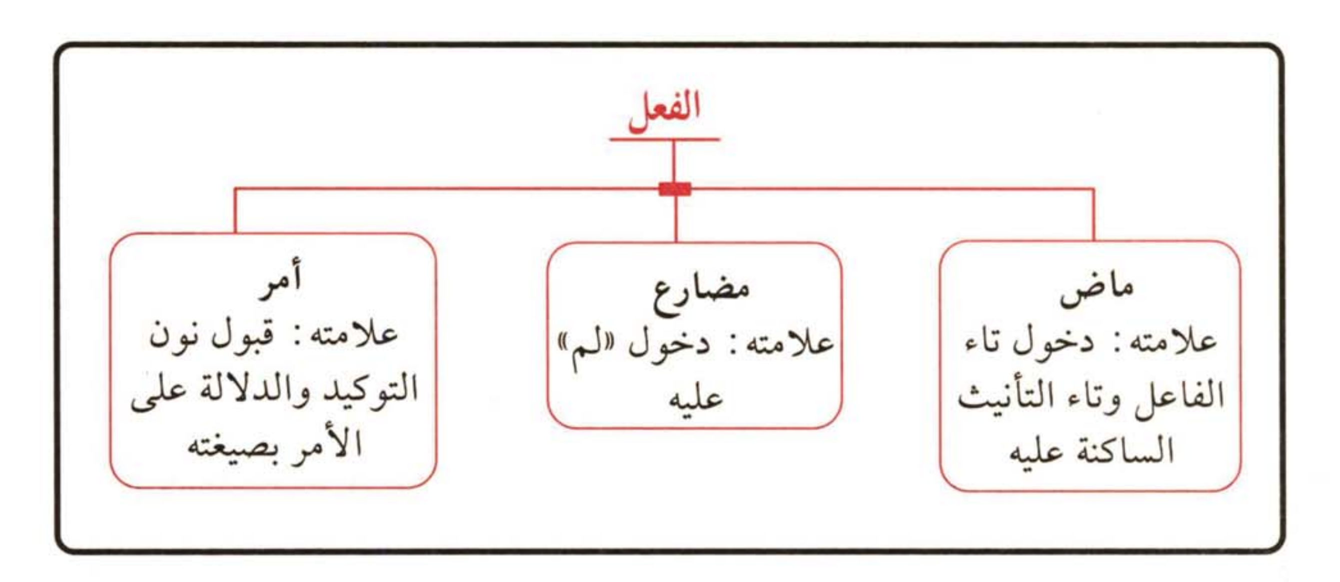
(1) قال في «ضياء السالك» ١/ ٣٩: هو كلمةٌ تدلُّ على مَعْنى. أي: حدثٍ. وزمنٍ.

(2) قال في «البهجة المرضية» ص٤٣: وقدم المضارع لشرفه بالإعراب.

(3) قال الأشموني ١/ ٩٢: وهو الطلبُ.

وقال في «البهجة» ص٤٣: طلبُ إيجاد الشيء.

وقال في «ضياء السالك» ١/ ٤١: هو كلمةٌ تدلُّ بصيغتها. من غير زيادةٍ. على معنى مطلوبٍ تحقيقُه في المستقبل.



فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نونَ التوكيد، فهي اسْمُ فِعْلٍ[١]، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤ ـ والأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فيهِ هو اسْمٌ نَحْوُ «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»[٢]

---

(١) وكذا إذا دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته، وهي لم، فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو: أوه، وأف، بمعنى: أتوجع، وأتضجَّر، وإنْ دلَّت الكلمةُ على معنى الفعل الماضي وامتنع قَبولها علامته امتناعًا راجعًا إلى ذات الكلمة، فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو: هيهات، وشتان، بمعنى: بَعُدَ، وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل التعجب نحو: «ما أحسنَ السماءَ!» وكما في: «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) «والأمر» الواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفي وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً «محل» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة «هو اسم» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الأمر» في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عندما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«صه» مضاف إليه، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فصَهْ وحَيَّهَلْ: اسمان وإن دَلَّا على الأمر، لعدم قَبولهما نونَ التوكيد، فلا تقول: صَهَنَّ، ولا: حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت «صَهْ» بمعنى اسكُتْ، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ، فالفارق(١)

(١) **أربع فوائد**:

الأولى: **أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع**: **النوع الأول**: ما هو واجب التنكير، وذلك نحو: ويهًا وواهًا، **والنوع الثاني**: ما هو واجب التعريف، وذلك نحو: نزالِ وتَراكِ وبابهما، **والثالث**: ما هو جائز التنكير والتعريف، وذلك نحو: صه، ومه؛ فما نُوِّنَ وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة، وما لم يُنوَّن فهو معرفة.

والفائدة الثانية: **توافِقُ أسماءُ الأفعال الأفعالَ في ثلاثة أمور؛ أولها**: الدلالة على المعنى، **وثانيها**: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، **وثالثها**: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره؛ ومن غير الغالب في التعدي نحو: «آمين» فإنه لم يُحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول، مع أنه بمعنى: استجب، وهو فعل متعد، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه ـ وهو زدني ـ متعد.

وتخالفهما في سبعة أمور:

الأول: أنه لا يبرز معها ضمير، بل تقول: «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن.

والثاني: أنها لا يتقدم معمولها عليها؛ فلا تقول: «زيدًا عليك» كما تقول: «محمدًا الزم».

والثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيدًا لفظيًّا باسم الفعل؛ تقول: انزل نَزالِ، وتقول: اسكت صه، كما تقول: انزل انزل؛ واسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل.

والرابع: أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: انزل فأُحدِّثَك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالًّا على الطلب، كصه ونزال.

والخامس: أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تُحذف ويبقى معمولها، ولا متأخِّرةً عن معمولها؛ بل متى وجدتَ معمولاً تقدم على اسم فعل، تعيَّن عليك تقديرُ فعل عامل فيه؛ فنحو قول الشاعر:

يا أيُّها المائِحُ دَلوِي دُونَكَا ... إنِّي رأيتُ النّاسَ يَحمَدُونَكَا

يقدَّر: خذ دلوي، ولا يجوز أن يكون قوله: «دلوي» معمولاً لدونكا الموجود، ولا لآخَرَ مثله محذوف على الأصح.

والسادس: أن أسماء الأفعال غير متصرفة؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

والسابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال، كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع؛ فاحفظ هذا كلَّه، وكن منه على ثَبتٍ، والله يتولاك. =

بينهما قَبولُ نون التوكيدِ وَعَدَمُه، نحو: «اسْكُتَنَّ، وَأَقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في: «صه، وحيَّهل»(1).

= **والفائدة الثالثة**: اختلف النُّحاة في أسماء الأفعال؛ فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرفَ الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرفَ الأسماء بحيث يُسند إليها إسنادًا معنويًّا فتقع مبتدأ وفاعلاً؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين. وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي كـ«ليس وعسى» ونحوهما. وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة؛ فليست أفعالاً وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسمًا خاصًّا بها حيث سمَّاها «خالفة».

والفائدة الرابعة: ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان: ماض، ومضارع، وأما ما نسميه: فعل الأمر، فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل «اضرب» عندهم «لتضرب» بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارع، ثم جيء بهمزة الوصل توصُّلاً إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلُّف لا داعي له.

(1) وفائدةٌ خامسة:

الأصلُ أن الحرف غير المختصّ لا يعمل، وشذّت «ما» و«لات»، و«لا».

والأصل أن الحرف المختصّ يعمل، وشذت «قد» و«سين الاستقبال» و«سوف» المُختصّةُ بالفعل ولا تعمل فيه.

وشذت ـ كذلك ـ «ال» المختصة بالاسم ولا تعملُ فيه.